لا نقد ولا مروّد او نحوه وللنظر حكم المنظور حرمة
وجواز الخصوص اذا رضي به لانه يجب الاعراض عن
المحرمات ظاهرا وباطنا وحرم تصوير ذي ظل تام
الاعضا بحيث يعيش مثله والاولى ترك غيره
من نقش لا ظل له وناقص ولا يحرمان والا لانه على
المشهور للهو وجمع عليه ان ترتب فسوق فلا يبعد
ما في الاحياء وغيره من النظر لما يترتب الا الطاري في
المقتنى من الجهتين خلاف لين كنانة ويجوز
يسير التصوير في النكاح وصيل وان ازالة
النجاسة وكذا تقليلها كنظير احد كميه حيث لم
يكفها الا لا بمحل واحد للانتشار كما في ح وشرع عن
ملا يمشي المصلي ولو طرفا على الارض لا يتحرك بحركته
فاذا كان الوسط على الارض نجسا واحد كمه طرفا
بطلت عليهما على الاظهر لانه اشتد متصل بالبالي عليه
ونظر فيه عب عند قوله ولو يفعل مر تحت
انتشار الا ان قال السائر فلا ما في طرفه الاخر وسطه
المكان ينقض توبه لانه في حكم اكله ثم على العضو
ظاهره ولو طال جدا او سقيفة وضع قبلها
بوسطه ولعله يقيد بصغيره يمكنه تحريكها وان
لم تتحرك بالفعل لا تحت قدمه فلا يضر كطرف
الحصير كدابة مطلقا لانها ينسب لها الحمل ملاله

بنجس

بنجس وسط الحبل الذي في وسطه كما اسلفنا
او ثوب شخص حمله الفاعل المصلي والها للشخص
وهو عطف على المبالغ عليه لا لعلق به كالصغير
بإبهه فلا يضر او ثوبا عطف على مدخول لو ابضم
على غير حيوان كحبل باق عليه لا ثوب حيوان الا
ان يستقر المصلي عليه فكان او استقل حق ضم
لشدة تعلقها كثوب العضو لا نعل ولو تحركت
بحركته لانها كالحصير وخلها للسجود لان رفعها
حمل ويديه وان كد اخل عينيه وفمه ولم يجعلوها
من الظاهر في الحدث للمشقة بتكرره ولا يلقى
عليه الريق والدمع بل لابد من المطلق ووجب
تقليل نجس او بعضه من باب التقليل لتعذر
الازالة بالمطلق ان قدر ولو طاهرا كما قال
ان عرفه وهو ظاهر كطين ذكر في تنجس الطاهر
وفي ذكر خمر خمرة وميتة اضطرار وجد غيرها
بالنجاسة فيما اتصال لا حمله فيضي حوائله وسطح
بمسه بالفعل فلا يشترط طهارة المومى اليه كما في
ثوب وعب وانما حسر العمامة للاجماع على كتبة
السجود والظاهر عفو اليسير بزائد لم يحبب بالاولى
من العامل وقال في شيخنا التشقر كطرف الثوب وحرره

وسقوطها ومن هنا تقرير شيخنا
اخر السنن التي تعتمد قوله ح